فلتر™

تقرير فلتر الشامل

لانتخابات المجـــــــــــــالس البلدية

2025 - 2024

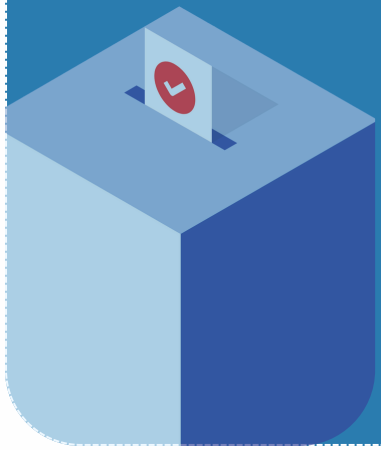

انتخابات المجالس البلدية
Municipal Councils Elections

المفوضية الوطنية العليا للانتخابات
High National Elections Commission

تمهيد

يأتي هذا التقرير الشامل ليعبر عن مشروع فلتر في حماية العملية الانتخابية من التهديدات الرقمية، وبالأخص من الأخبار المضللة التي رافقت مختلف مراحل الدورة الانتخابية في ليبيا. فمنذ انطلاق المشروع، عمل فريق فلتر على بناء منظومة رصد وتفنيد مستمرة، تجمع بين التحليل الرقمي والتدخل التوعوي، بما مكّن من توثيق أنماط التضليل الانتخابي وفهم أسبابه وتداعياته. ويُعتبر هذا التقرير بمثابة خلاصة مركزة لكامل التجربة التي مر بها المشروع، حيث يقدم قراءة شاملة لنتائج الرصد، والتقارير التفصيلية التي أُعدّت، والجهود الإعلامية والتوعوية التي نُفذت، والدروس المستفادة التي يمكن البناء عليها مستقبلاً. وبذلك، فإن التقرير لا يوثق الماضي فحسب، بل يرسم أيضًا ملامح الطريق لتطوير أدوات الحماية الرقمية للانتخابات في ليبيا.

✦ الملخص التنفيذي العام

أثبت مشروع فلتر أن الأخبار المضللة في السياق الانتخابي الليبي ليست مجرد ظاهرة عابرة، بل نمط متكرر يتصاعد مع كل مرحلة حساسة من العملية الانتخابية، بدءًا من تسجيل الناخبين وصولاً إلى إعلان النتائج. وأظهر المشروع أن المفوضية كمصدر وحيد للمعلومة الرسمية تظل حجر الأساس في بناء المصداقية، غير أن محدودية أدواتها الاتصالية، إلى جانب قلة وعي الجمهور، جعلا بياناتها في أحيان كثيرة نقطة انطلاق لموجات التضليل. كما بيّنت التجربة أن الجمهور لا يتفاعل مع العملية الانتخابية إلا عندما تكون المفوضية نشطة عبر بياناتها وقراراتها، وهو ما يبرز ضرورة التواصل الاستباقي والمتعدد القنوات.

بلمقابل، أتاح فلتر لأول مرة في ليبيا نموذجًا عمليًا للرصد والتحقق الرقمي، حيث تم تفنيد عشرات الأخبار المضللة وإنتاج محتوى توعوي وإعلامي مكثف أسهم في رفع مستوى الوعي الانتخابي. ورغم محدودية الموارد، تمكن المشروع من ترسيخ ثقة الجمهور به كمصدر موثوق للتحقق من الأخبار، وأسس خط تواصل مباشر وفعّال بين المفوضية وذوي المصلحة.

✦الدروس المستخلصة من مشروع فلتر تؤكد أن مواجهة التضليل تحتاج إلى:

- تحديث الأدوات الاتصالية الرسمية وتعدد قنواتها.
- رفع مستوى وعي الجمهور باللوائح والإجراءات لتقليل مساحة سوء الفهم.
- دعم شراكة مستدامة بين المجتمع المدني والهيئات الرسمية لحماية العملية الانتخابية في الفضاء الرقمي.
- تبني مشروع فلتر كنموذج مؤسسي للرصد والتحقق يمنح الحماية الرقمية بعدًا مؤسسيًا طويل المدى.

✦وبناءً على هذا، يمكن القول إن مشروع فلتر لم يكن مجرد مبادرة وقتية، بل تجربة تأسيسية قابلة للبناء عليها لتطوير منظومة متكاملة لمواجهة التضليل الانتخابي في ليبيا.

✦ شركاء المشروع

نفذ مشروع فلتر بالشراكة والتعاون بين:

الشركاء الرئيسيون

التعاون الألماني
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

International IDEA

المفوضية الوطنية العليا للانتخابات
High National Elections Commission

الشركاء الفاعلين

المؤسسة الليبية للصحافة الاستقصائية

الهيئة العامة لرصد المحتوى الإعلامي
General Authority for monitoring media content

المقدمة

يأتي هذا التقرير الشامل ليضع بين أيدي القارئ خلاصة فريدة جسّدها مشروع "فلتر"، كأحد المبادرات الأولى من نوعها التي واجهت الأخبار المضللة في السياق الانتخابي الليبي. فرغم أن المشروع انطلق في إطار محدود، مرتبط بالانتخابات البلدية، إلا أنه ترك انطباع إيجابي لدى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، و مختلف الفاعلين والمهتمين بالشأن الانتخابي الليبي.

يسعى التقرير إلى توثيق المسار الكامل لهذا المشروع، منطلقًا من إدراك أن قيمة المشاريع لا تُقاس فقط بما تحققه في حينه، بل أيضًا بقدرتها على أن تُبنى عليها تجارب لاحقة أكثر عمقًا ورسوخًا. ولعلّ ما يميز هذا التقرير أنه لا يكتفي بسرد الأنشطة والنتائج، بل يعرض صورة متكاملة عن أثر "فلتر"، ويكشف عن كيفية مساهمته في حماية العملية الانتخابية من مخاطر الأخبار المضللة، عبر مخرجات رقمية متخصصة باتت تُشكل مرجعًا نوعيًا في هذا المجال.

بهذا المعنى، فإن التقرير لا يمثل مجرد أرشيف لمخرجات مشروع، بل يشكل وثيقة تأسيسية تسهم في فهم التحديات الرقمية المرتبطة بالانتخابات، بما يرسخها كخطوة عملية نحو بناء نموذج مؤسسي متكامل لحماية العملية الانتخابية من التهديدات الرقمية في ليبيا.

المنهجية

ارتكز إعداد هذا التقرير الشامل على منهجية تحليلية – وصفية تجمع بين الطابع الكمي والكيفي، بما يضمن الإحاطة الكاملة بمشروع فلتر منذ انطلاقه وحتى تجربته في رصد انتخابات المجموعتين الأولى والثانية. وقد تم الاعتماد على مراجعة دقيقة للتقارير المرحلية السابقة التي أعدها فريق فلتر خلال مراحل العمل المختلفة، بالإضافة إلى تحليل المخرجات الرسمية للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات والشركاء الداعمين. كما اعتمد التقرير على منهج المقارنة بين التجربتين الانتخابيتين، بما أتاح إبراز الفوارق والتشابهات في حجم الأخبار المضللة وأساليب انتشارها وتأثيرها على الناخبين. وإلى جانب ذلك، تم توظيف التحليل الكمي لقياس عدد الأخبار المضللة وتوزيعها الزمني والجغرافي، والتحليل الكيفي لفهم السياق السياسي والاجتماعي للأخبار المضللة والأنماط الخطابية التي صاحبتها. وقد أتاح هذا الدمج بين المقاربة الكمية والكيفية استخلاص الدروس المستفادة من مشروع فلتر، وصياغة استنتاجات وتوصيات عملية قابلة للتنفيذ في المراحل المقبلة.

أدوات جمع البيانات

1. البيانات المؤرشفة عبر منصة فلتر :

اعتمد التقرير بالدرجة الأولى على البيانات التي قام فريق الرصد بتوثيقها وتفنيدها عبر منصة فلتر خلال فترتي انتخابات المجالس البلدية. وتمثل هذه البيانات المصدر الأكثر دقة وموضوعية، كونها خضعت لعملية رصد منهجي وأرشفة منتظمة، مما أتاح إمكانية تحليل الأخبار المضللة بأنواعها وأشكالها وانتشارها الزمني.

2. المقارنة بين التقارير المرحلية للمجموعتين:

جرت مراجعة ومقارنة شاملة للتقارير المرحلية التي أعدها فريق فلتر خلال انتخابات المجالس البلدية للمجموعتين الأولى والثانية. وقد ساهمت هذه الأداة في إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين المرحلتين، سواء من حيث حجم الأخبار المضللة أو طبيعتها أو الأدوات المستخدمة في نشرها.

3. الورقة البحثية :

استند التقرير كذلك إلى الورقة البحثية حول تأثير بيئة تقنية المعلومات على الانتخابات في ليبيا التي أنجزت ضمن إطار مشروع فلتر، بمشاركة شركائه المحليين والدوليين. وقد مثّلت هذه الدراسة مرجعًا أساسيًا لفهم الإطار الرقمي العام الذي عمل ضمنه المشروع، والتحديات التي واجهها في الحد من الأخبار المضللة.

ملاحظة هامة

من خلال توظيف هذه الأدوات، لاحظ فريق فلتر أن الجمع بين الرصد المباشر عبر المنصة والمراجعة المرحلية والورقة البحثية قد مكّن من الوصول إلى قراءة أعمق وأكثر شمولية للمشهد. كما يشير الفريق إلى أن طبيعة عمله خلال الانتخابات لم تقتصر على الرصد الفني فحسب، بل شملت التواصل المباشر مع أصحاب القرار وذوي المصلحة، وهو ما عزز من نضج النتائج عبر الجمع بين الاتجاهين: التحليل الرقمي والواقع الميداني. هذا التفاعل المتوازن أتاح استخلاص خلاصات أكثر موضوعية ودقة، يمكن البناء عليها كمراجع في المراحل الانتخابية المقبلة.

نطاق التقرير

يغطي هذا التقرير الشامل تجربة مشروع "فلتر" في رصد الأخبار المضللة المرتبطة بالعملية الانتخابية في ليبيا، وذلك خلال الفترة الممتدة من بداية انتخابات المجالس البلدية للمجموعة الأولى في عام 2024 وصولًا إلى استكمال انتخابات المجموعة الثانية في عام 2025. ويشمل النطاق جميع المراحل المرتبطة بالعمليتين الانتخابيتين، من التحضير والإطلاق وصولًا إلى الاقتراع وإعلان النتائج، مع التركيز على التحديات التي واجهتها العملية الانتخابية في بيئة رقمية المضطربة.

السياق العام للعملية الانتخابية

مع صدور القرار رقم (20) لسنة 2023 عن مجلس النواب، انتقلت صلاحية تنفيذ انتخابات المجالس البلدية رسميًا إلى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، لتصبح الجهة الوحيدة المخولة قانونًا بإدارة وتنظيم الانتخابات في ليبيا. وقد شكّل هذا القرار نقطة تحول أساسية في مسار العملية الانتخابية، حيث وضع المفوضية أمام مسؤولية كاملة على المستوى الوطني.

باشرت المفوضية بعد ذلك بوضع الإطار القانوني والتنظيمي، فأصدرت القرار رقم (43) لسنة 2023 المتعلق باللائحة التنفيذية للعملية الانتخابية، ثم القرار رقم (50) لسنة 2023 بتاريخ 10 ديسمبر بشأن تحديد الدوائر الانتخابية. وقد مثّلت هذه القرارات تأسيس المرحلة القانونية، ومهدت الطريق للانتقال إلى الجانب التنفيذي مطلع عام 2024.

وفي 1 يناير 2024، أصدرت المفوضية بيانًا رسميًا أعلنت فيه اعتماد نظام "المجموعات" لتقسيم البلديات المستهدفة إلى مراحل انتخابية متتالية، بما يتيح إدارة العملية بشكل أكثر تنظيمًا وتدرجًا. وجاءت الخطوة الأولى عبر ما عُرف بـ"مرحلة الربط"، حيث طُلب من المواطنين ربط أرقامهم الوطنية بأرقام هواتفهم استعدادًا لعملية التسجيل.

إلا أن هذه المرحلة واجهت عراقيل أدت إلى تأخير انطلاق العملية، وهو ما أوضحته المفوضية في بيانها الصادر في أبريل 2024 بعنوان "آخر مستجدات العملية الانتخابية". فقد برّرت التأخير بضرورة إعادة بناء جزئي لمنظومة سجل الناخبين لتشمل الانتخابات البلدية والعامة معًا، إلى جانب بطء استجابة بعض المؤسسات الحكومية لمتطلبات العملية، والأهم غياب التمويل اللازم نتيجة تاخير توفير الميزانية المشغلة من قبل الحكومة .

خارطة سياق انتخابات المجالس البلدية

- **خارطة المجموعة الاولي :**

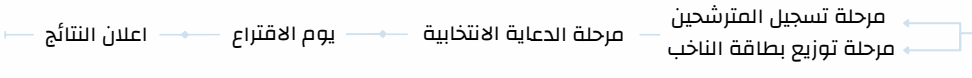

الخارطة التوضيحية رقم (1)

المجموعة الأولى من انتخابات المجالس البلدية مثلت بداية متعثرة لكن نهاية ناجحة. فالمفوضية دخلت التجربة لأول مرة محمّلة بقرارات قانونية جاهزة، لكن على أرض الواقع اصطدمت بتأخر التمويل، ضعف التنسيق الأمني، وإغلاقات مؤقته لبعض لمراكز التسجيل اليدوى لعدد 10 مراكز من اصل 13 مركز ، ما أجبرها على العمل بمنطق ردة الفعل أكثر من التخطيط. ورغم التدخلات والضغوط السياسية، استطاعت المفوضية تجاوز العثرات خطوة بخطوة، من فتح السجل وتمديده أكثر من مرة، إلي إعلان القوائم وتنظيم الدعاية، وصولًا ليوم الاقتراع.
النتيجة النهائية لم تكن كاملة، لكنها كانت مؤشّر نضج أولي: انتخابات أُنجزت في 56 بلدية من أصل 60، لتُثبت أن المفوضية قادرة على قيادة هذا الاستحقاق الوطني، ولو وسط بيئة سياسية وأمنية هشة.

- **خارطة المجموعة الثانية :**

الخارطة التوضيحية رقم (2)

المجموعة الثانية من انتخابات المجالس البلدية مثّلت مرحلة التصعيد الأخطر مقارنة بالمجموعة الأولى. فالإغلاقات المؤقتة التي حدثت في الشرق خلال المجموعة الأولى (10 مراكز تسجيل من أصل 12) تطورت إلى إيقاف كامل للعملية شرقًا وجنوبًا. البداية كانت بإغلاق 10 بلديات أثناء مرحلة توزيع بطاقة الناخب، ثم امتدت التدخلات قبيل يوم الاقتراع إلى باقي البلديات، عبر تدخل مباشر من الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة الليبية، دون تقديم أي توضيح رسمي.
إلى جانب ذلك، شهد الغرب هجمات ممنهجة على الإدارات الانتخابية، حيث تعرّضت مكاتب المفوضية في زليتن والساحل الغربي والزاوية لاعتداءات مباشرة، كان أبرزها الهجوم على مكتب الزاوية الذي أدى إلى تأجيل الاقتراع أسبوعًا كاملًا في البلديات التابعة له. وفي بلدية جنزور، قام عميد المجلس التسييري، وهو أحد المترشحين، بإغلاق مراكز توزيع بطاقة الناخب بالتواطؤ مع مراقبة التعليم وجهات محلية أخرى، ما عطل العملية داخل نطاق البلدية.
ورغم هذه التحديات والهجمات والتدخلات التي بلغت مستويات خطيرة وغير مسبوقة، تمكنت المفوضية من إنجاز الانتخابات في 34 بلدية فقط من أصل 63 مستهدفة. ومع ذلك، برزت زليتن كحالة استثنائية، إذ شهدت مشاركة انتخابية واسعة قاربت 50 ألف ناخب، لتكون الأعلى في كلا المجموعتين.

أبرز النتائج والدروس المستفادة

1. وضح مشروع فلتر أن غياب إطار الدستوري ومرجعية قانونية انتخابية مفصلة وواضحة، إلى جانب التدخلات المتكررة في صلاحيات المفوضية وعدم احترام مبدأ الفصل بين السلطات، شكّل أبرز التحديات أمام العملية الانتخابية. فالمفوضية، التي لم تواجه صعوبات إدارية أو لوجستية داخلية، وجدت نفسها مضطرة للتعامل مع أزمات خارجية وغير متوقعة، تقع في معظمها خارج صلاحياتها. هذا الوضع جعلها تتحرك بردّة فعل آنية بدل التخطيط الاستباقي، ما انعكس على تأخر بعض القرارات وتعطيل الانسيابية المطلوبة للعملية الانتخابية.

2. في المجموعة الأولى، أدى تأخر توفير الميزانية التشغيلية إلى تضييق فترات التسجيل والطعون وإرباك في الالتزام بالمواعيد. أما في المجموعة الثانية، فلم يكن السبب في المرونة النسبية هو التوفير المبكر للتمويل من الحكومة، بل إن المفوضية نفسها نجحت في توفير جزء من الميزانية التشغيلية من مواردها السابقة، الأمر الذي ساعدها على الاستمرار في تنفيذ مراحل العملية. هذا يبرز بوضوح أن الاستقلال المالي الحقيقي للمفوضية يمثل شرطًا أساسيًا لضمان استقرار العملية الانتخابية وحمايتها من ضغوط وتأخيرات خارجية.

3. لم تتوفر للمفوضية أدوات حديثة لإدارة الأزمات، مثل أنظمة الرصد المبكر أو مؤشرات قياس المخاطر بشكل دوري. هذا النقص جعلها أكثر عرضة للتفاجؤ بالتدخلات الأمنية، بدل الاستعداد لها بخطط بديلة مرنة.

4. أظهرت التجربتان أن غياب دورة انتخابية مستقرة أدى إلى تغييرات متكررة في ترتيب المراحل؛ ففي بعض الأحيان جرى تقديم أو تأخير مراحل أساسية، وأحيانًا أخرى تم دمج أكثر من مرحلة معًا، كما حدث في المجموعتين الأولى والثانية. هذه التعديلات وإن كانت استجابة لضغوط ظرفية، إلا أنها تؤكد الحاجة إلى بلورة خارطة للدورة الانتخابية واضحة ومعتمدة وفق التجربة الليبية، بحيث تستند إلى معايير ثابتة وتُطبق بشكل متواصل، بما يقلل من التمديدات والتأجيلات، ويمنح العملية طابعًا أكثر مهنية واستقرارًا.

5-تعددت صور الاختراقات والتهديدات الأمنية بين المجموعتين، بدءًا من الإغلاقات المؤقتة (فتحت لاحقًا) لمراكز تسجيل الناخبين اليدوية شرقًا في المجموعة الأولى، إلى الهجمات على مقار الإدارة الانتخابية غربًا، والتعليق الكامل للعملية شرقًا وجنوبًا، إضافة إلى بلدية جنزور غربًا في المجموعة الثانية. هذه الممارسات أبرزت هشاشة الالتزام المؤسسي بحماية الاستحقاق الانتخابي، وأكدت أن الأجهزة الأمنية والتنظيمية، كمراقبات التعليم، تحولت في بعض الحالات من عنصر دعم إلى عنصر عرقلة.

ومع ذلك، أظهرت المفوضية مرونة قوية في مواجهة هذه الظروف الاستثنائية، إذ تمكنت من إنجاز الانتخابات في 56 بلدية من أصل 60 في المجموعة الأولى، و34 بلدية من أصل 63 في الثانية. الأهم أن المجموعة الثانية كشفت عن نضج متزايد، حيث أثبتت انتخابات بلدية زليتن نجاحها رغم أن مكتب الإدارة الانتخابية زليتن كان أحد المقرات الثلاثة التي تعرضت للهجوم قبل يوم الاقتراع، إلا أن الانتخابات داخل البلدية سجلت مشاركة استثنائية بلغت قرابة 50 ألف ناخب، كنسبة المشاركة الأعلى بين المجموعتين. وبالمثل، واجه مكتب الإدارة الانتخابية الساحة الغربي اعتداءً متعمدًا أدى إلى تخريب مقره الإداري قبيل يوم الاقتراع، غير أن موظفي المكتب أصروا على استكمال العملية في موعدها، حيث باشروا عملهم من موقف السيارات أمام المبنى المحترق، ليضمنوا استمرار العملية الانتخابية دون تعطيل وفي الوقت نفسه، جرى تأجيل الاقتراع في البلديات التابعة للإدارة الانتخابية الزاوية لمدة أسبوع، ليتم تنفيذ العملية لاحقًا بنجاح.

كما اتجهت المفوضية خلال المجموعة الثانية نحو مزيد من المهنية والشفافية عبر نشر بيان تفصيلي لنتائج الطعون بعد النتائج النهائية، والامتثال الكامل للأحكام القضائية النهائية، في خطوة عززت ثقة الجمهور داخل العملية الانتخابية.

مشروع فلتر

مشروع "فلتر" هو شبكة فريدة من نوعها في ليبيا تجمع بين منظمات المجتمع المدني والجهات الحكومية ومنظمات دولية، ويهدف فلتر إلى حماية العملية الانتخابية من التهديدات الرقمية.

- **مخرجات مشروع فلتر :**

انطلق مشروع "فلتر" في سبتمبر 2023، وترتكز جهود المشروع منذ بدايته على تحقيق أربعة مخرجات رئيسية:

1. الورقة البحثية

تم خلال المشروع إعداد ورقة بحثية أشرف على إعدادها الدكتور الراحل **شوقي قدّاس**، بالشراكة مع شركاء المشروع، بعنوان **"تأثير بيئة تقنية المعلومات على الانتخابات في ليبيا"**. تناولت الورقة الإطار القانوني الليبي في سياق بيئة تقنية المعلومات، وقدمت تقييمًا معمّقًا له، لتشكل هذه الدراسة القاعدة الأساسية التي انبثقت منها باقي مخرجات مشروع "فلتر".

2. مدونة السلوك

مدونة السلوك لمناهضة المخاطر الرقمية في العملية الانتخابية، وثيقة مهمة وُضعت بناءً على توصيات الورقة البحثية. تم إعدادها من قبل شبكة "فلتر" الممثلة بالمفوضية وشركائها لتعزيز الالتزام بسلوكيات تحمي نزاهة الانتخابات الرقمية.

3. قاموس المصطلحات

قاموس مصطلحات البيئة الرقمية استنبط هذا القاموس من الدراسة البحثية بهدف تصميم وتقديم مصطلحات واضحة ومفهومة تتعلق بالبيئة الرقمية، خصوصًا في سياق الانتخابات الليبية. يهدف القاموس إلى توحيد المفاهيم والممارسات في البيئة الرقمية، مما يعزز الفهم المشترك بين الجهات المعنية.

4. منصة تحقق

منصة فلتر هي منصة تعمل داخل الفضاء الرقمي، وخصوصًا في فيسبوك، لمكافحة الممارسات الخبيثة والمضللة المتعلقة بالانتخابات. تعتمد المنصة على ثلاث منهجيات رئيسية خلال عملها المستمر على العملية الانتخابية

- **منهجية عمل منصة فلتر**

تعتمد منصة فلتر عل نهجية عمل ترتكز على ثلاثة طرق رئيسية خلال العمل فى الحد من الممارسات الخبيثة والمضللة داخل الفضاء الرقمي فيما يتعلق بى الانتخابات

1. منهجية اطفاء الحريق :

نهج يعتمد رد فعل سريع لتفنيد الأخبار المضللة عبر الرصد والتحقق والتفنيد الفوري.

2. منهجية قبل اندلاع الحريق :

نهج استباقي يركز على توعية أصحاب المصلحة بحقوقهم وواجباتهم تجاه العملية الانتخابية.

3- تقارير فلتر الانتخابية :

نهج يقوم على إعداد تقارير مرحلة توثق مختلف مراحل العملية الانتخابية، وتستعرض أبرز النتائج والتوصيات، بالإضافة إلى نماذج وأشكال الممارسات المضللة. تكمل هذه التقارير منهجيات الرصد السابقة، وتقدّم رؤية تحليلية شاملة تساعد على فهم العملية الانتخابية وقياس فاعليتها في حماية الاستحقاق الانتخابي من التهديدات الرقمية.

ملاحظة هامة

كانت منصة فلتر أبرز مخرجات المشروع في مجال حماية العملية الانتخابية، من خلال الرصد والتحقق والتفنيد المستمر للأخبار المضللة. فقد أسست مجتمعًا خاصًا يستقصي المعلومات، وأصبحت مصدرًا موثوقًا في مواجهة التهديدات الرقمية، خصوصًا الممارسات المضللة. كما شكّلت تجربة ربط مباشر بين المفوضية والجمهور وشركاء العملية الانتخابية من منظمات المجتمع المدني ومؤسسات وهيئات حكومية، مقدمةً نموذجًا مؤسسيًا يمكن البناء عليه وتطويره ليأخذ شكلًا وطنيًا أوسع. ورغم محدودية الدعم المالي، أثبتت التجربة تميزها وحققت نتائج مهمة قابلة للتطوير مستقبلًا.

ملخص تجربة منصة فلتر

- عبر الاشكال البيانية والخرائط التالية نوضح تجربة منصة فلتر خلال انتخابات المجالس البلدية للمجموعة الاولى والثانية:

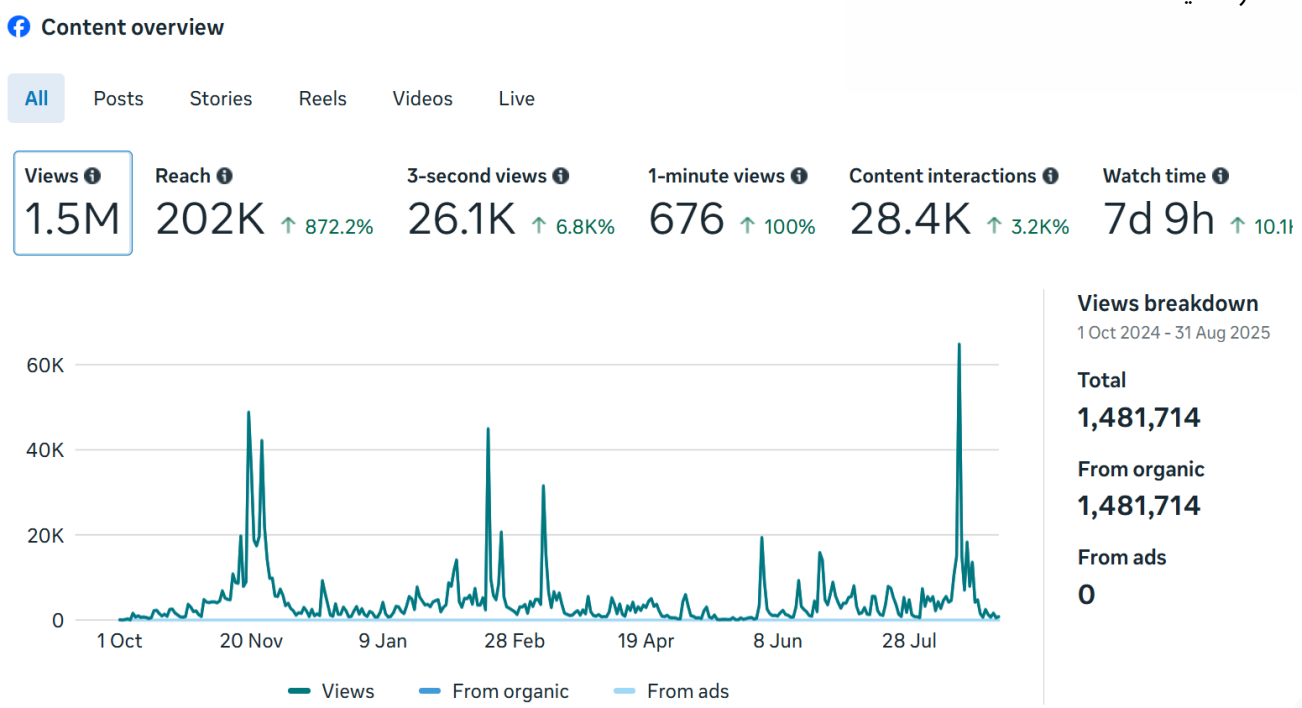

الشكل البياني رقم (1)

- **تفسير الشكل البياني رقم (1) :**

يوضّح الشكل أداء صفحة فلتر على فيسبوك خلال العملية الانتخابية من شهر اكتوبر 2024 الى اغسطس 2025 ، حيث وصلت الصفحة إلى 200,000 شخص بشكل مباشر، وحققت أكثر من 1.5 مليون مشاهدة بمتوسط تكرار يقارب 7.5 مشاهدة للشخص الواحد، كما سجلت 28,400 تفاعل بين إعجابات وتعليقات ومشاركات. وتجدر الإشارة إلى أن هذه النتائج تحققت بشكل طبيعي بالكامل ودون أي حملات إعلانية ممولة، وهو ما يعكس طبيعة التفاعل العضوي مع المحتوى. ويبيّن ذلك أن جودة المحتوى وملاءمته للجمهور، إلى جانب قدرة الصفحة على خلق حضور متكرر وبناء تفاعل حقيقي، جاءت نتيجة للاستمرارية في النشر وتجديد الأفكار، وهو ما ساعد على توسيع دائرة الجمهور الفعّال.

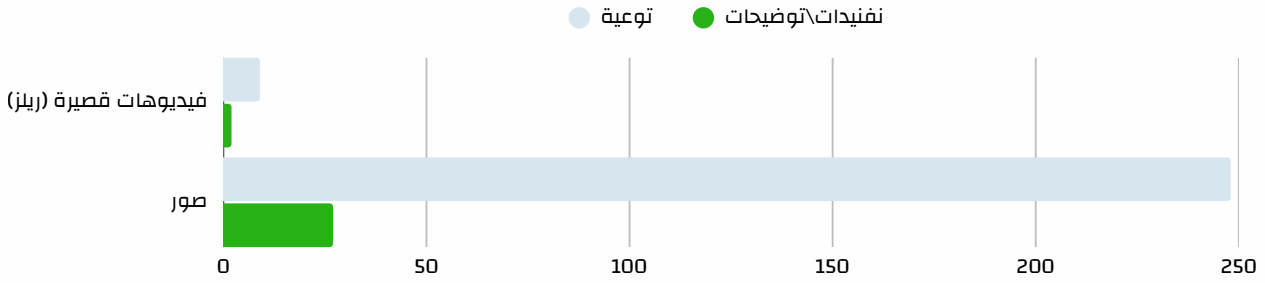

الشكل البياني رقم (2)

- **تفسير الشكل البياني رقم (2) :**

يوضّح الشكل بيانات لجهود فريق فلتر في مواجهة التضليل وحماية العملية الانتخابية عبر أدوات متعددة. فقد عمل الفريق على إنتاج 275 مادة بصرية (248 مادة توعوية و27 منها مادة للتفنيد والتوضيح)، إلى جانب 11 مقطع فيديو قصير (منها 8 مقاطع توعوية و2 مقاطع للتفنيد والتوضيح). هذا التوزيع يبرز أن الجهد انصبّ بشكل أساسي على تعزيز الوعي الاستباقي للجمهور، مع تخصيص مساحة للتفنيد المباشر، في استراتيجية متوازنة تجمع بين الوقاية والمعالجة.

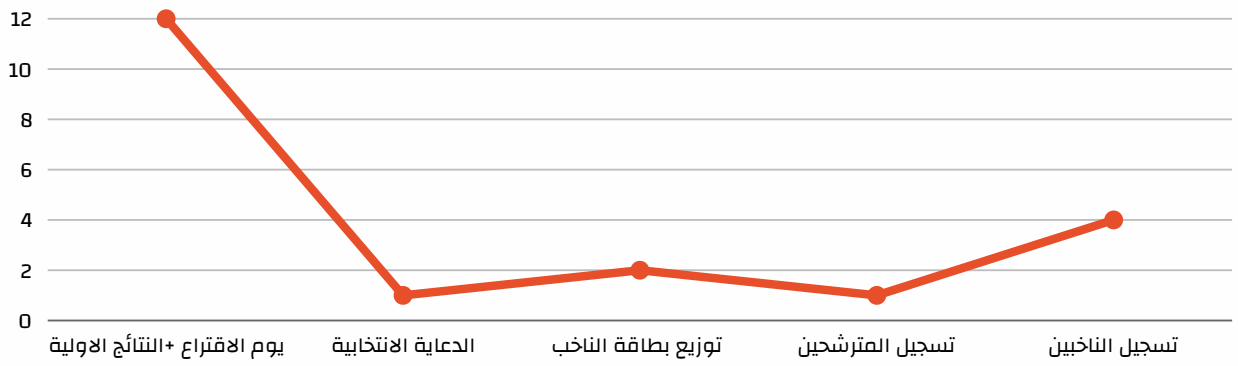

الشكل البياني رقم (3)

- **تفسير الشكل البيانى رقم (3) :**

يوضح الشكل البياني (3) التوزيع الزمني لحالات التفنيد التي نشرها فريق فلتر عبر مراحل العملية الانتخابية للمرحلتين، ويركز على ذروة انتشار الأخبار المضللة ومواقيت الحاجة للاستجابة. المحور الأفقي يمثّل مراحل الدورة الانتخابية أما المحور الرأسي فيعرض عدد حالات التفنيد المنشورة لكل مرحلة. وفق بيانات الرصد، توزعت حالات التفنيد كما يلي: 4 حالات في مرحلة تسجيل الناخبين، 1 في تسجيل المترشحين، 2 أثناء توزيع بطاقة الناخب، 1 خلال الدعاية الانتخابية، و12 حالة خلال يوم الاقتراع وإعلان النتائج الأولية — أي ما يُظهِر ذروةً واضحة عند الاقتراب من يوم التصويت وما تلاه من إعلان النتائج.

يعكس الشكل نمطًا متكررًا: انطلاق موجات التضليل مبكرًا مع انطلاق التسجيل، تصاعدًا أثناء الدعاية، وبلوغًا للذروة في أيام الاقتراع وإعلان النتائج، حيث تستغل الجهات المضلّلة أي غموض أو تأخير لإنتاج ونشر شائعات وتسريبات. كما يبيّن الشكل أن كل عملية تفنيد تمثّل غالبًا رداً على مجموعة من المنشورات المضللة ذات انتشار واسع، وليس بالضرورة خبراً وحيدًا؛ لذلك فإن عدد التفنيدات أقل بكثير من حجم الأخبار المضللة الفعلي.

ملاحظة منهجية هامة

يعكس الشكل رقم (3) حالات التفنيد المنشورة والمؤرشفة داخل التقارير وليس إجمالي الأخبار المضللة المنتشرة؛ فريق فلتر ركّز على التفنيد الاستراتيجي لنماذج الأخبار ذات الانتشار الأوسع بسبب قيود الموارد. لذلك يُستخدم الشكل كأداة لتخطيط الأولويات (متى وأين نركز الجهد الإعلامي والتفنيدي) بدل أن يكون مؤشراً لكامل كمية التضليل المنتشر فى مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك).

قرارا او بيان رسمي من المفوضية — نقل غير دقيق و اعادة صياغة — انتشار الخبر مضلل و تدخل فلتر لرصد وتفنيد الخبر

الخارطة التوضيحية رقم (3)

- **تفسير الخارطة التوضيحية رقم (3)**

تظهر الخارطة أن الأخبار المضللة غالبًا ما تمر بمسار يبدأ من بيان أو قرار رسمي، يُعاد تداوله بشكل غير دقيق عبر وسائل الإعلام أو الصفحات العامة، ثم يُعاد إنتاجه مجتمعيًا بسبب سوء الفهم أو قلة الوعي، قبل أن يتدخل "فلتر" لرصد الخبر وتفنيده. ورغم أن هذا النمط يمثل المسار الأبرز لانتشار الأخبار المضللة، إلا أنه ليس النمط الوحيد. فضعف المعرفة بالإجراءات واللوائح المنظمة للعملية الانتخابية يفتح المجال لظهور أشكال أخرى من التضليل. فعلى سبيل المثال، عند فتح باب الطعون، لا يدرك بعض المواطنين وجود هذه المرحلة ضمن العملية الانتخابية، فيتعاملون معها بسخرية أو استغراب. وفي حالات أخرى، عند وقوع شكاوى في يوم الاقتراع، يلجأ المواطنون إلى مواقع التواصل الاجتماعي بدلاً من تقديمها عبر القنوات الرسمية المخصصة، مما يحوّل الشكاوى إلى مادة مضللة. هذه الممارسات تنبع من إسقاط عقلية التعامل مع القرارات الحكومية اليومية – التي قد تتأثر بردود الفعل العامة – على العملية الانتخابية، في حين أن الأخيرة محكومة بنظام قانوني وإجرائي واضح يمنح لكل طرف آليات للطعن والاعتراض بعيدًا عن منطق "ردة الفعل".

- **نموذج:**

- احاطة رئيس مجلس المفوضية بتحديد يوم الاقتراع

- نقل غير دقيق واعادة الصياغة للخبر

- رصد فلتر للادعاء وتصحيح الخبر

أبرز النتائج والدروس المستفادة من مشروع فلتر

1. أظهر مشروع فلتر أن الأخبار المضللة في السياق الانتخابي الليبي لا تنتشر بشكل عشوائي، بل تتبع نمطًا متكررًا يرتبط بمراحل العملية الانتخابية. تبدأ موجات التضليل عادة مع تسجيل الناخبين، ثم تتصاعد خلال يوم الاقتراع، لتبلغ ذروتها مع إعلان النتائج الأولية. المحصلة تمكّن مشروع فلتر من تطوير آلية رصد أكثر دقة تركّز على اللحظات الحرجة حيث تكون البيئة الرقمية أكثر عرضة للتشويش.

2. أثبت هذا المشروع أن الأخبار المضللة كثيرة ومتدفقة، لكن ليس جميعها يملك التأثير نفسه. لذلك، اعتمد فريق فلتر مبدأ الرصد الانتقائي، حيث ركّز على الأخبار الأعلى انتشارًا والتي تتجاوز آلاف التفاعلات، ثم قدّم تفنيدات شاملة ترد على مجموعة أخبار مرتبطة بنفس السياق. هذا المنهج وفر جهدًا وضمن في الوقت ذاته مواجهة التضليل الأكثر خطورة، مع إبقاء الجمهور على اتصال بالمعلومة الصحيحة.

3. بيّن المشروع أن جانبًا كبيرًا من الأخبار المضللة لم يكن نتاج نوايا مقصودة أو حملات منظمة، بل ارتبط في الأساس بضعف الثقافة الانتخابية وقلة الوعي بالإجراءات واللوائح. فعلى سبيل المثال، عند فتح باب الشكاوي فى يوم الاقتراع فى المجموعة الثانية، لم يُدرك بعض المواطنين أن هذه الخطوة تعد مرحلة طبيعية ضمن العملية الانتخابية، فتعاملوا معها بطرق تتنافى مع اللوائح التنظيمية المعمول بها؛ إذ فضّل البعض نشر شكاواهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي بدلًا من تقديمها بالطرق الرسمية، وهو ما حوّلها إلى مادة مضللة. ويُبرز هذا الدرس أن مواجهة التضليل لا تقتصر على التفنيد فقط، بل تتطلب أيضًا تعزيز الثقافة الانتخابية داخل المجتمع.

4. توصل مشروع فلتر إلى أن وجود المفوضية كمصدر وحيد للمعلومة الرسمية يُعد عاملًا أساسيًا للحفاظ على المصداقية، غير أنه غير كافٍ لمواجهة حجم التضليل الكبير الذي تتجه الصفحات العامة ووسائل الإعلام الرقمية، سواء بسبب النقل غير الدقيق أو ضعف الوعي الانتخابي أو نتيجة التحريف الممنهج عبر عناوين مثيرة للجدل. وقد أظهرت التجربة أن أحد أبرز أنماط انتشار الأخبار المضللة يبدأ من البيانات أو القرارات الرسمية للمفوضية نفسها، وهو ما يجعل من تحديث أدوات الاتصال الرسمية وتوسيع قنواتها ضرورة ملحّة، ليس فقط لضمان نشر الأخبار الصحيحة، بل أيضًا لتوفير مرجعية يعتمد عليها الجمهور قبل تضخم التضليل.

كما بيّن المشروع أن الجمهور لا يتفاعل مع العملية الانتخابية بفعالية إلا عندما تكون المفوضية نشطة من خلال قراراتها وبياناتها، وهو ما يعكس مركزية دورها في توجيه النقاش العام. وفي هذا الإطار، أثبت إنشاء منصة مثل فلتر ضمن المشروع أنه قدّم للعملية الانتخابية أداة عملية لحماية المجال الرقمي من التضليل، وأسّس خط تواصل أكثر فاعلية بين المفوضية وذوي المصلحة.

ورغم محدودية الدعم المالي، استطاع فلتر أن يرسّخ مكانته كمصدر موثوق للتحقق من الأخبار. أما الدرس الأبرز المستخلص من هذه التجربة، فهو قابليتها للتطوير لتتحول إلى نموذج مؤسسي للرصد والتحقق، يقوم على شراكة بين المجتمع المدني والهيئات الرسمية والشركاء الدوليين، بما يمنح الحماية الرقمية بعدًا مؤسسيًا مستدامًا.

✦نهاية التقرير

- معد التقرير : فريق فلتر

فلتر™

تفلتر اخبارك لحماية اختيارك